

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

د.فضيلة بوطورة د. نوفل سمايلي د.فراحتية العيد
جامعة المسيلة

Abstract

Even the institution to follow up all the activities and tasks they became attaches special audit which are considered a means to help find out the errors and fraud and control it, the internal audit is one of the elements of internal control institutions practical importance, the bank focuses on the process of risk management evaluation and regular assessment of each bank's operations, Where the evaluation of credit portfolio situation that requires the bank to review its loans granted periodically and exceptionally well by the competent authorities within the bank. Until there are effective controls on loans must be constantly review the follow-up loans for possible remedy risk loans in the early stages, And finding appropriate solutions to reduce these risks and to achieve the Bank's and client's objectives. Therefore, the Bank is required that there should be consistency and complementarity between internal audit and risk management, which helps the Governing Council in its decision-making with respect to lending policies, governance, and to maintain the ratio of minimum risk levels

Key words: internal audit, credit, risk, risk management.

الملخص

حتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولى أهمية خاصة بالمراجعة حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومراقبتها، فالمراجعة الداخلية تعد أحد عناصر عملية الرقابة الداخلية بالمؤسسات، وأما في البنوك فتركز على عملية تقييم إدارة المخاطر وتقييم منتظم لكل عمليات البنك، حيث أن تقييم وضع المحفظة الائتمانية يتطلب قيام البنك بمراجعة قروضه الممنوحة بشكل دوري وبشكل إستثنائي أيضا من قبل الجهات المختصة داخل البنك. وحتى تكون هناك ضوابط رقابية فعالة على القروض يجب أن تتم مراجعة دائمة لمتابعة القروض الممنوحة لإمكان تدارك مخاطر القروض في مراحل مبكرة، وإيجاد الحلول المناسبة لتخفيض هذه المخاطر وتحقيق أهداف البنك والعملاء. لذلك يتطلب من البنك ضرورة وجود تناسق وتكامل بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، مما يساعد مجلس الإدارة في إتخاذ قراراته فيما يتعلق بسياسات الإقراض الرشيدة، وللحفاظ على نسبة المخاطر بمستوياتها الدنيا.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، القروض، المخاطر، إدارة المخاطر.

مقدمة

إن ظهور المراجعة بصفة عامة وتطورها جاء تبعا للتطور الإقتصادي والاجتماعي عبر العصور، وتعتبر المراجعة الداخلية عنصر مهم يعمل على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية ولذلك تم الإهتمام بها والاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة تكون لها مقوماتها وتدعم المراجعة الخارجية بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص، داخل أي مؤسسة. وإن وظيفة المراجعة الداخلية إن وجدت هي جزء من بنية الرقابة الداخلية للعميل وتصف نشرة معايير المراجعة رقم (65) كيف ينبغي على المراجع أن يقيم وظيفة المراجعة الداخلية كي يخطط لمهمة المراجعة (تصميم الطبيعة والتوقيت وحجم إجراءات المراجعة اللاحقة)، ومع التطور التاريخي للمراجعة تزايدت الحاجة إليها كأداة رقابية تساعد المسؤولين على أداء مختلف وظائفهم.

وفي البنوك تساهم المراجعة الداخلية للقروض في مدى نجاح قرار المنح وفي تخفيض درجة المخاطر المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم إقراضها للعملاء إلى أكبر درجة ممكنة، في ظل وجود تكامل بين المراجعة الداخلية والقروض الممنوحة في ظل وجود إدارة مخاطر فعالة في البنك. خاصة وأن المراجعة الداخلية لها دور مهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر فتهدف إلى توفير تحليل واضح وشامل لمدى فعالية نظام

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

الرقابة الداخلية، فتعرض للكفاءة الفنية بهدف إقتراح مجالات وتحسينات تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. وهذا ما سيتم توضيحه في هذه الورقة البحثية حيث تدور إشكالياتها حول: ماهو الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية لحماية القروض الممنوحة وبما تستلزمه إدارة المخاطر بفعالية في البنوك التجارية؟

وفي ضوء هذه الإشكالية فإن هذه الورقة تسعى لتوفير إجابات عن مجموع التساؤلات الآتية:

- كيف تساعد وظيفة المراجعة الداخلية المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تحمل موظفيها لمسئولياتهم بكفاءة وفعالية؟
- ما هي أهم متطلبات المراجعة الداخلية في البنوك وأهم التحديات التي تواجهها؟
- هل تتم المراجعة الداخلية للقروض الممنوحة على مستويات محددة؟
- هل توجد مهام محددة للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر؟

كما تكمن أهمية هذه الورقة البحثية من خلال عرض مختلف الأدوار التكاملية بين المراجعة الداخلية وإدارة القروض وإدارة المخاطر داخل البنك بما يضمن تحقيق هذا الأخير لأهدافه الكلية والحفاظ على محفظة أوراق مستقرة إن لم تكن جيدة، تجعل البنك في حالة إستقرار مالي وتضمن له الإستمرارية من خلال الوصول إلى تخفيض حدة المخاطر التي تواجهه حسب طبيعة عمله.

لذا سيتم تقييم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات وظيفية المراجعة الداخلية.

المحور الثاني: علاقة المراجعة الداخلية بالقروض الممنوحة في البنوك.

المحور الثالث: مستويات علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر في البنوك.

المحور الأول: أساسيات وظيفية المراجعة الداخلية

سيتم من خلاله تناول العناصر التالية:

أولاً- تعريف المراجعة الداخلية

يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن المراجعة الداخلية وظيفية تقويم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة، بهدف مساعدة أفرادها على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة، ويركز هذا التعريف على أهم أهداف المراجعة وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة، وبالتالي وظيفة المراجعة وفقاً للمفهوم القديم كانت تشمل الفحص والتقويم.¹ أما بموجب المفهوم الحديث فإن المراجعة الداخلية تشتمل على وظيفتين هما:²

1- خدمة التأكيد الموضوعي: وهي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية مثال ذلك: العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام المعلومات.

2- الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم ل وحدات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك المؤسسات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات والتدريب.

والمراجعة الداخلية كذلك عرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي (I.I.A)*: بأنها " نشاط تقييمي يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور التشغيلية".³

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن التوصل إلى الخصائص التالية للمراجعة الداخلية:

- المراجعة الداخلية وظيفية مستقلة أي أن التدقيق مستقل عن بقية النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المراجع الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المراجع الداخلي.

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

- تختص وظيفة المراجعة الداخلية بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة وبأنها تسير وفقا للنظم الموضوعة، ويمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
- المراجعة الداخلية كمهنة يعترف بها أصبح لها ما يؤهلها لتلعب دورا كبيرا في عملية إتخاذ القرار وذلك بواسطة مخرجاتها التي أصبحت أكثر دقة وشمولا.
- يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهام التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال فترة وجوده ويستطيع أيضا تدقيق كافة القيود والعمليات داخل المنشأة على مدار السنة.
- ثانيا- أهداف المراجعة الداخلية
- إن الهدف الأساسي لدائرة المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، والمتمثلة في التالي:⁴

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية الشركة وتوفير المعلومات التي تساعد في تنفيذ تلك الإستراتيجية.
- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة والالتزام بها وتقييم أداء الأفراد بشكل عام.
- المحافظة على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.
- منع الغش والتلاعب والحد من إرتكاب الأخطاء.
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد أن المعلومات الواردة فيها مطابقة للواقع.
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة، ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
- التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد المجالات اللازمة للمراجعة الخارجية.
- المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها.
- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
- تقييم الهيكل التنظيمي لاسيما عند حدوث تغيرات في الواجبات والأهداف والمسؤوليات وتفويض السلطات.⁵
- ثالثا- أهمية المراجعة الداخلية

لقد تغير الدور التقليدي للمراجع الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور إستشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية، وقد بلغت أهمية المراجعة الداخلية ذروتها في وقتنا الحالي، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:⁶

- 1- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية: فالمراجعة الداخلية تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.
- 2- كبر حجم المنشآت وتعدد منتجاتها: فكلما كبر حجم المؤسسة وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة مدقق الحسابات أصعب، وزادت حاجة عملاء المؤسسة إلى بيانات آمنة وموثوق فيها، لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال المراجعة الداخلية للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أولا بأول، لاستخدام هذه البيانات في إتخاذ القرارات وترشيدها وبالتالي يمكن وصف هذه الأهمية بالرقابة والثقة.
- 3- تحول المراجعة الخارجية إلى أسلوب المراجعة الاختيارية: حيث يعتمد حجم العينة التي يتم إختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وتعتبر المراجعة الداخلية من المكونات الرئيسية لتنظيم الرقابي الداخلي ووجودها يكون مطمئن للمراجع الخارجي أكثر من المنشأة التي لا يوجد بها مراجع داخلي، خاصة وأن المراجع الداخلي يقيم وسائل الرقابة للتأكد من سلامتها وكفاءتها ومدى صلاحيتها في الماضي والحاضر والمستقبل.

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

4- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها: فالمراجعة الداخلية تخفض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر إتخاذ القرارات والتي ترتبط بتحقيق أهداف معينة وتكون هذه المعلومات باعنا ودافعا لإتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها.

5- إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية: يترتب على إنتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية في المنشأة الكبيرة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المنشآت بالتأكد من مدى إتزام الإدارات القطاعية التابعة لها لما وضعته من خطط وسياسات عامة، وأن تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأس المال المستثمر، وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعّالة ما لم تلجأ بين الحين والآخر إلى تقسيم أداء تلك الإدارات وفقا لمعايير الأداء الموجودة والتي عهدت بها إلى دائرة المراجعة الداخلية.

6- زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها: الإتجاهات المتزايدة خلال السنوات الأخيرة والتي تنادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسات تناول أسباب إهتبار بعض المؤسسات يكمن في ضعف الأداء الرقابي داخل المؤسسة نتيجة وجود قصور في إستقلالية مجلس الإدارة، أو إنخفاض جودة أداء لجان المراجعة، أو غياب وظيفة المراجعة الداخلية⁷ رابعا- وسائل المراجعة الداخلية

يقوم المراجع الداخلي بإنجاز مهمة بالاعتماد على عدة وسائل وتقنيات منها:⁸

1- المعاينة والجرد الفعلي: لكي يتأكد المراجع من صحة وحقيقة الرصيد الدفترى للأصل فيقوم بمعاينة الأصل ميدانيا والوثائق المثبتة لوجوده، والقيام بعمليات العد والقياس والجرد، فهي أهم وسيلة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل.

2- المراجعة الحاسوبية: تهدف إلى التأكد من سلامة الأرقام والبيانات الحاسوبية المسجلة بالمستندات والكشوف والقوائم من الناحية الحاسوبية فقط، كمراجعة جميع صفحات دفتر اليومية وترحيل جميع المجاميع من صفحة إلى أخرى.

3- المراجعة المستندية: لا بد للمراجع أن يتحقق من الشروط الواجب توافرها في المستندات لأنها دليل لإثبات قرينة من قرائن المراجعة، ولأن المستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعا سليما يعتمد عليها المراجع في التأكد من الحدث الفعلي ومن الصحة المتعلقة بها، وتعتبر من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الإثبات في المراجعة.⁹

4- نظام المصادقات: إن المصادقات هي عبارة عن بيان إقرار مكتوب من الغير ويرسل إلى المراجع بغرض التأكد من صحة رصيد أو بيانات معينة، وهذه الوسيلة من أقوى أدلة الإثبات كونها من طرف ثالث خارج المؤسسة مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، الأوراق المالية المدوعة لدى البنوك.

5- نظام الاستفسارات والتتبع: يوجه المراجع بعض الأسئلة والاستفسارات إلى المختصين داخل المؤسسة وعنده الاستفسارات تأخذ أحد الشكلين إما شفوية أو كتابية.¹⁰

6- نظام المقارنات والربط بين المعلومات: تتمثل في إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترة السابقة، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية قصد ملاحظة التغيرات وتحليل أسبابها.

7- المراجعة الإنتقادية: يقوم المراجع الداخلي بدراسة اعتيادية فاحصة بتمعن لبعض العمليات أو بعض الدفاتر أو أحد الحسابات أو القوائم المالية بهدف اكتشاف أو ملاحظة أي أمر لم يظهر أثناء المراجعة المستندية. ويتوقف نجاحها على خبرة المراجع وكفاءته مما يوفر له وقت وجهد لمواجهة الأمور غير العادية التي قد تستدعي إنتباهه.

خامسا- أنواع المراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية تؤدي نوعين من الخدمات منها الوقائية وذلك لأنها تحمي أموال المؤسسة وتحمي إستراتيجياتها والنوع الثاني خدمات إنشائية تضمن إتباع الموظفين وعدم إنحرافهم عن المسار المحدد من قبل الإدارة. ومع ذلك تنقسم المراجعة الداخلية من حيث الأعمال التي يزاؤها المراجع الداخلي إلى الأنواع التالية:¹¹

1- المراجعة الداخلية المالية: تعتبر المراجعة المالية المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن القيود الحاسوبية للأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المؤسسة وتدقيقها حاسوبيا ومستنديا، ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية. وتتناول المراجعة المالية الداخلية أيضا التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس، وكذلك فحص وتقييم درجة متانة الرقابة الداخلية المحاسبية وكفائتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المنشأة والتي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات.

2- المراجعة الداخلية المحاسبية: وتشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المؤسسة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفاء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

3- المراجعة الداخلية الإدارية: وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية، ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة.

4- المراجعة الداخلية التشغيلية: وهي مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف والمراجعة الداخلية التشغيلية تعرف أيضا بمراجعة العمليات.¹²

سادسا- أوراق عمل المراجعة الداخلية

إن أوراق العمل هي كل المستندات التي ترتبط بتنظيم أعمال إدارة المراجعة الداخلية، وتقسم إلى التالي¹³:

1- الملف الدائم: يحتوي هذا الملف على البيانات الهامة التي يحتاجها المراجع وتشمل بيانات ملف المراجعة الدائم مايلي: ميثاق عمل المراجعة، الهيكل التنظيمي، اللوائح والتعليمات، الدليل التشغيلي، خرائط وصف نظام الرقابة الداخلية، دليل السياسات والإجراءات، سجل المخاطر ومصفوفة الصلاحيات.

2- الملف الجاري: يحتوي هذا الملف على المستندات المتعلقة بتطبيق إجراءات المراجعة، وتشمل عادة الوثائق الآتية: برنامج أعمال المراجعة وخطط العمل للعام الحالي، الأوراق والمستندات التي إستخدمها المراجع في أعماله، تقارير المراجعة (الملاحظات والتوصيات والنائج)، ردود الإدارات الأخرى على تقارير المراجعة، أي أوراق أخرى تتعلق بسريان عمليات المراجعة.

3- تقرير المراجعة: وبعد الإنتهاء من عملية المراجعة وتنفيذ جميع الإجراءات المخططة وتجميع الأدلة تبدأ مرحلة إعداد تقرير المراجعة، كمنتج نهائي لهذه العملية ويحتوي التقرير على ملاحظات ونتائج وتوصيات، فالملاحظات ثلاثة أنواع فإما أن تكون منخفضة الأثر فتكون إما عن أعمال وهمية، إغفال وسهو أو عن الإنحرافات والتجاوزات والأخطاء، ولكن هذه الملاحظات لا تشكل خطرا يذكر على نشاط المؤسسة وعلى الإدارة فقط تصحيحها. أما الملاحظات ذات الأثر المتوسط فليس لها تأثير كبير على سير العمل ولكن إن تم تجاهل تصحيحها سيتضاعف تأثير خطرها ويكون أكبر على المدى الطويل. وأما الملاحظات عالية الأثر فتتضمن الكثير من نقاط الضعف في جهاز الرقابة الداخلية أي أن مستوى المخاطر غير مقبول ويجب أن يعاد تقديرها ويتم العمل على تخفيضها بأسرع وقت ممكن.

وتهدف تقارير المراجع إلى الإخبار والإقناع والتحفيز والإيجاز ولكنها تكون بناءة وفي الوقت المناسب، وشكل تقرير المراجع الداخلي الأكثر شيوعا يحتوي على الأجزاء الآتية: عنوان التقرير والجهة المقدم إليها، المقدمة، الملخص التنفيذي، خلفية عن مهمة المراجعة، الهدف والنطاق، الملاحظات والتوصيات وردود الإدارة.

ويتم إرسال نسخة من تقرير المراجعة إلى الجهة المراجع عليها لتبليغها بالنتائج والتوصيات، ويطلب منها الرد خلال مدة معقولة من تاريخ التسليم، فعمل إدارة المراجعة الداخلية يمتد إلى أبعد من إصدار التقرير ومن أجل خدمات إضافية قيمة للجهة المراجع عليها، فإنه لا بد من عملية المتابعة من خلال التأكد من إستلام الرد على تقرير المراجعة خلال المدة المحددة، وإلا فيجب رفع الأمر إلى المستوى الإداري الأعلى للمؤسسة.

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

المحور الثاني: علاقة المراجعة الداخلية بالقروض الممنوحة في البنوك

سيتم من خلاله تناول العناصر التالية:

أولاً- متطلبات المراجعة الداخلية في البنوك

تعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك¹⁴. وإن وجود قسم للمراجعة الداخلية يعتبر من العوامل التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والذي يساهم في تحديد نطاق الفحص وتوقيت عملية المراجعة الخارجية.¹⁵

قد بين دليل الحوكمة للعديد من الدول متطلبات وأدوار المراجعة الداخلية في البنوك نوجزها في مايلي¹⁶:

- يجب أن يوفر البنك لإدارة المراجعة الداخلية العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأها بشكل مناسب، ويكون لإدارة المراجعة الداخلية حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب، وعلى البنك توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية.

- يجب أن يعطي البنك للجنة المراجعة الداخلية سلطة رفع التقارير إلى رئيس لجنة المراجعة.

- يجب أن لا يكلف موظفوا المراجعة بأي مسؤوليات تنفيذية وتكون إدارة المراجعة الداخلية مسؤولة على إقتراح هيكل ونطاق المراجعة الداخلية كما تكون مسؤولة على إعلام لجنة المراجعة عن احتمالات تعارض المصالح.

- يجب أن يوفر البنك إمكانية أن تمارس إدارة المراجعة الداخلية مهامها وتعد تقاريرها كاملة دون أي تدخل خارجي ويمكنها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.

- يجب أن يوفر البنك لإدارة المراجعة البيئية التي تتمكن فيها من ضمان مسؤوليتها القائمة على المخاطر وبحد أدنى التأكيد من عمليات الإفصاح للبنك، التأكيد من الإمتثال إلى سياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ثانياً- مقومات نجاح المراجعة الداخلية والتحديات التي تواجهها في البنوك

مع إزدياد أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي برزت العديد من مقومات النجاح التي تهدف لتطويرها ورفع كفاءتها، ومع ذلك تواجه أعمال المراجعة جملة تحديات يجب التصدي لها، فالمقومات أهمها يتمثل في الآتي:¹⁷

- الوعي والتأييد التام من الإدارة العليا في البنك.
- الوعي بأهمية المراجعة الداخلية عند المستويات الإدارية المختلفة في البنك.
- التدريب المناسب لفريق العمل وبشكل دوري في البنك.
- معرفة طبيعة أعمال المؤسسة بشكل جيد في البنك.
- الإتصال بالإدارة العليا لتبليغ النتائج وتقديم الرأي حول إدارة المخاطر والرقابة بشكل دوري في البنك.
- المشاركة في تعيين موظفي الإدارات الأخرى وتحويل بعض المراجعين الداخليين إلى الإدارات الأخرى في البنك.
- وأما التحديات التي تواجه أعمال المراجعة الداخلية فأهمها الآتي:
- عدم التأييد التام من الإدارة العليا في البنك.
- عدم الوعي بأهمية المراجعة الداخلية عند المستويات الإدارية المختلفة في البنك.
- الإعتقاد بأنها حاسوب للإدارة العليا في البنك.
- النظر إلى ملاحظات المراجعة كإنتقادات شخصية في البنك.
- عدم التعاون وإعطاء بعض المعلومات في البنك.
- عدم إتباع الأسس المهنية في الممارسات في البنك.

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

ثالثا- مستويات المراجعة الداخلية للقروض في البنوك

تتأثر عملية المراجعة الداخلية للقروض بحجم البنك بشكل عام، ففي البنوك الصغيرة يكون من السهل إجراء عمليات المراجعة لعدد كبير من ملفات القروض والتسهيلات وعلى العكس من ذلك تكون المهمة أصعب كلما كبر حجم البنك وتشعبت أعماله وزاد عدد فروعها. حيث إذا كان حجم البنك كبيرا فإن الأمر يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى القيام بمهمة مراجعة القروض بشكل منهجي ومنتظم، مع ضرورة تحديد المهام والواجبات التي تقوم بها إدارة مراجعة القروض، وتحديد إجراءات عمل هذه الدائرة وصلاحياتها، وكذلك تبعيتها الإدارية والفنية، وما هي التقارير التي تعدها ودورية هذه التقارير.¹⁸

ويمكن أن يتم تحقيق المراجعة الداخلية للقروض من خلال ثلاث مستويات للمراجعة كما يلي:¹⁹

1- مراجعة القروض قبل منحها: الهدف من هذه المراجعة هنا هو لمساعدة المسؤول عن منح القروض على صياغة هيكل إتفاقية القرض قبل منحه، وليس معنى ذلك أن هذه المراجعة تحل محل ما تقوم به إدارة المعلومات الإئتمانية من تحليل الجدارة الإئتمانية للمقترض، وإنما هي إستشارة تقدم لإدارة القرض حسب الحاجة إليها، فهي بموجب الممارسات المعاصرة ليست إلزامية لكل قرض تمنحه إدارة القروض. وقد ينصب الطلب المقدم لإدارة مراجعة القروض على القروض الجديدة (الممنوحة لأول مرة لمقترض معين) دون سواها أو على القروض التي تعاد هيكلتها فتصبح كأنها قروضا جديدة.

وقد تنحصر المراجعة في هذه المرحلة على القروض التي يفوق مبلغها حجما معيناً، أو تلك التي تحتاج إلى مصادقة لجنة القروض عليها، فيتم تزويدها بالملاحظات قبل مناقشتها في اللجنة، وهي إذن مراجعة إنتقائية وليست شاملة في أغلب الأحيان، وبالتالي فهي تعطي مجموعة من المساعدات الفنية تتضمن ما يلي:

- التحقق من مدى إتفاق منح القرض مع سياسة البنك الإئتمانية.
- مراجعة نتائج التحليل المالي التي أجريت في إدارة المعلومات الإئتمانية.
- تقييم التدفق النقدي للقروض أي تقويم مدى ملائمة الأرباح الناتجة عن القروض، وجدولة تسديداتها، ومصادر وطرق التسديد.
- المقارنة بين منح القروض وبين متطلبات السياسة الإقراضية التي ينتهجها البنك.
- المساعدة في هيكلية تفاصيل القرض، وتوثيقه بالمستندات اللازمة.
- طرح بعض التساؤلات أمام المسؤول عن القروض لغرض التفكير فيها بما يضمن مصلحة البنك، ويسهل على المقترض الوفاء بالتزاماته.

2- مراجعة القروض بعد منحها (أثناء مدة القرض): من المتعارف عليه من الأقوال عن المسؤولين عن منح القروض البنكية أن القرض لم يكن ردينا أو مشكوكا فيه عندما وافقوا على منحه، ولكن بعض القروض ساءت أوضاعها بعد قرار المنح. فهناك مسؤولية مشتركة في مجال الرقابة الداخلية على القروض وهذه المسؤولية قائمة بين إدارة المعلومات الإئتمانية وإدارة القروض وإدارة مراجعة القروض.

فالمسؤول عن القرض يتعرض لضغوط كثيرة عندما يمارس إمكانية منح القروض الجديدة ورقابة القائم منها، وتقوم مهمة مراجعة القروض هنا على إبراز المشكلات الأساسية المحتملة وتسليط الأضواء عليها، وجلب الاهتمام بها. وفي هذه المرحلة تستهدف المراجعة الداخلية للقروض ما يلي:

- تشخيص أوجه الابتعاد بين الفعلي والمخطط في تنفيذ القروض، وأي خرق لتعليمات أو لسياسة البنك الإقراضية وذلك لخلق التوجه نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية، وبالتالي الكشف المبكر عن مخاطر المنح.
- تصنيف القروض الممنوحة، إذ من خلال التركيز على تصنيف القروض توضع بعض القروض في القائمة تحت المراقبة وخاصة إذا توفرت إشارات عن تعثر بعضها مثل:

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

- ما يصنفه البنك المركزي على أنه في القائمة " تحت المراقبة " .
 - القروض التي قرر البنك إيقاف تراكم الفائدة عليها بسبب تردي وضع المدين.
 - القروض التي تأخر تسديد أقساطها المستحقة وفوائدها المتراكمة لمدة معينة.
 - القروض التي تتطلب الاهتمام الخاص بسبب نقاط الضعف المتعددة والمحتمل تزايد خطورتها مستقبلا.
- يمكن اعتبار هذا النوع من المراجعة مراجعة مستمرة خلال فترة القرض، ويمكن خلالها إعطاء أهمية خاصة للقروض التي تزيد قيمتها عن حدود معينة بأن تخضع لمراجعة دائمة والتي تقل عن ذلك فتخضع لمراجعة دورية، في حين يخضع ماعدا ذلك لمراجعة عشوائية.

3- المراجعة الاستثنائية للقروض: وهي مراجعة لقرض معين، بسبب ما تشعر به إدارة القروض أو إدارة التحصيل من احتمال نشوء صعوبات بوجه تسديد القروض المستحقة. وقد تنشأ إما بسبب الظروف الاقتصادية العامة للمقترض، أو بسبب صعوبات قطاعية أو نشاطية أو جغرافية، أو خاصة بمقترض لوحده، أو أي من العوامل المذكورة مجتمعة.

رابعا- التطبيق العملي للمراجعة على القروض في البنوك

إن ضرورة الالتزام بشدة بالإجراءات والسياسات والمناهج التي وضعتها إدارة البنك لمسؤولي الإقراض، يجعل المراجع الداخلي على القروض ينصب عمله على النقاط الأساسية الآتية:²⁰

- التأكد من الغريلة الكافية للعملاء المحتملين (تقييم العملاء، تحليل طلبات القروض، القدرة على السداد).
- يجب التأكد من تحقيق التنظيم الملائم لهيكل الإقراض (شروط القرض، فترة القرض، الضمانة، الكفلاء، توثيق العملية الإقراضية).
- يجب التأكد من تحقيق المراقبة الدقيقة (عمليات الصرف، الإشراف، التحصيل).
- يجب التأكد من معالجة مشكلة المتأخرات في الوقت المناسب لتجنب إنتشارها وتكبد البنك خسارة كبيرة محتملة عن طريق (المتابعة، إعادة الجدولة، تحديد مخصص فقدان القرض، إعدام القروض المتعثرة).
- التأكد من وجود تقارير دقيقة حول بيانات المحفظة بحيث تظهر الوضع القائم والأقساط الشهرية للمتأخرات، إضافة لجدول تقادم محفظة القروض التي في خطر، وتقارير خاصة بكل من منتجات القروض لدى البنك.
- التأكد من اعتماد عملية روتينية في مقارنة مستويات تركيز المخاطر الإقراضية مقابل كفاية إحتياطي فقدان القروض وتحديد أية نواحي خاصة.
- التأكد من حساب محفظة القروض وحساب مخصص فقدان القروض.
- التأكد من أن النظام المعلوماتي يتوفر فيه (هوية العميل، التاريخ الإئتماني، المبلغ الموزع، شروط القرض: الفائدة، الرسوم، الإستحقاق... إلخ، جدول السداد: التواريخ ومبالغ الأقساط، قيمة وتوقيت الأقساط المسددة، قيمة وتقادم السداد المتأخر، رصيد المبلغ الأساسي القائم)، ويجب أن يحتوي النظام على تلك المعلومات لكل من القروض القائمة والقروض المستحقة.

المحور الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر في البنوك

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع المراجعة الداخلية، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك، فقد بما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية المراجعة، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن المراجعة الداخلية، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ارتباطا وثيقا.²¹

أولا- مستويات علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر في البنوك

وتظهر مستويات العلاقة بينهما في:²²

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

1- مرحلة تخطيط عملية المراجعة: يراعى عند إجراء عملية التخطيط للمراجعة تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2- مرحلة التنفيذ: خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها؛ لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

3- مرحلة أوراق العمل: تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمراجع أثناء تنفيذه لعملية المراجعة بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك. وتتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والمراجع الداخلي بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات.²³

4- مرحلة إعداد تقرير المراجعة: يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة في تقرير المراجع الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المراجع ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.²⁴

5- مرحلة المتابعة: بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر، بالتنسيق بين وحدة المراجع الداخلي ووحدة إدارة المخاطر وتهدف إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض البنك للخسارة.²⁵

ثانيا- المهام الأساسية للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر

يمكن إيجاز أهم النقاط التي تظهر مهام المراجع الداخلي في ما يتعلق بإدارة المخاطر في البنوك في مايلي:

- توفر المراجعة الداخلية ضمانات مستقلة وموضوعية تقدم إضافة قيمة لعمليات البنك، وأشارت التعريفات المعاصرة إلى أهمية دور المراجعة في توفير نهج مضبوط للتقييم والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر.
- وإن دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في البنك للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وهي:²⁶

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي.

- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر

والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة المصرفية.

ومن أهم الأدوار التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر وفق معهد المدققين الداخليين مايلي:²⁷

1- الدور الجوهري والعام لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر

وذلك لتحقيق الأغراض الآتية:

- تقديم التأكيد للبنك حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر.

- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح.

- تقييم عملية إدارة المخاطر والتقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية.

- مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

2- الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر

هناك العديد من المهام التي يجب على المراجع الداخلي القيام بها لضمان فعالية إدارة المخاطر، وهي:²⁸

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر.
- تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الإستجابة للمخاطر.
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر.
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها.
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره مع تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر.
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

3- الدور المرفوض للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

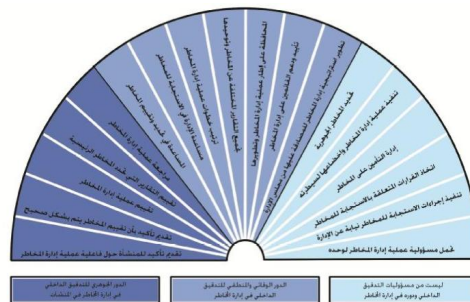
أما الأدوار التي يجب أن يتجنبها المراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر فهي:²⁹

- على الرغم من الدور المميز للمراجع الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فإن عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المراجع الداخلي هو إستشاريا لمساعدة البنك في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ منهجيات وطرق الرقابة عليها وإدارتها.

- كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المراجعين في مجال إدارة المخاطر ومن بينها تحديد المخاطر الجوهرية، تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته، إدارة التأمين على المخاطر، إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستجابة للمخاطر، وتنفيذ إجراءات الإستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة في تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

وهذه الأدوار المختلفة يترجمها الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم (01): الأدوار المختلفة للمراجعة الداخلية في إدارة مخاطر البنوك



Source: The Institute Of Internal Auditors (IIA), The Role Of Internal Auditing In Enterprise-wide Risk Management, January 2009, p: 04. In Link: www.theiia.org.

ومن ثم فمعهد المراجعين الداخليين أكد على أن إدارة البنك هي المسؤولة عن إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستجابة للمخاطر كتحميلها أو تجنبها، وينحصر دور المراجعة الداخلية في تقديم النصح للإدارة وبيان تأييده أو إعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر، وليس ممارسة عملها وإتخاذ القرارات بالنيابة عنها.

خاتمة

في الغالب الإدارة العليا للمؤسسة تحصل على المعلومات من مصدرين هما: المعلومات من الإدارات التنفيذية والمعلومات الواردة من تقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، لذلك يحاول المراجع الداخلي تقديم المساعدة إلى جميع أعضاء التنظيم لكي يتمكنوا من تحمل مسؤولياتهم بكفاية وفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتقييمات والتوصيات وأية

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

ملاحظات لها صلة بالأنشطة التي تم مراجعتها وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة، ووجود دائرة للمراجعة الداخلية بشكل صحيح يؤدي إلى تقليل عمل المراجع الخارجي، ويختصر الوقت ويوفر التكاليف على إدارة المنشأة.

وتمثل البنوك المكان الذي يحتفظ المجتمع بأمواله السائلة لديه لذلك من الضروري توفير الحماية والضمان والأمان لهذه الأموال من خلال وسائل الرقابة والمراجعة، فتتم المراجعة الداخلية للقروض في البنك حسب المراحل إما قبل منحها أو مراجعتها بعد منحها أثناء مدة القرض أو عن طريق المراجعة الاستثنائية، ففي العمل المصرفي لا بد من تحديد مستوى المخاطرة بحيث لا يعرض البنك نفسه لمخاطر عالية، بهدف تحقيق أرباح إستثنائية بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظاً وثباتاً، وبالتالي يجب أن تنفذ البنوك المراجعة الداخلية لعمليات إدارة مخاطر القروض بشكل دوري لتحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات هذه الإدارة بالإضافة إلى أي إستثناءات في السياسات والإجراءات والحدود. ويربط المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر، بإمكان البنوك تحديد الخلل وأي مكان للتعرض للمخاطر، لأن المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر، بحيث يتم من خلالها إيصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في البنك، كما أن المراجعة الداخلية تقوم بتنسيق عملية المراجعة الخارجية وتقلل من تكاليفها. لذا فإن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية تكمن في مايلي:

- المراجعة الداخلية في كل المؤسسات تضمن وجود إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل، ويجب أن يتوفر شرط الإستقلالية في أنشطة المراجعة الداخلية حتى يتمكن المراجع من رفع تقارير تتسم بالموضوعية والحياد والتزاهة.

- الهدف المنتظر من تطبيق تقنية المراجعة في البنوك هو ضمان التحكم في كل المخاطر البنكية، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف للأخطاء والانحرافات المحتملة، وقد يفرض هذا التحكم إلى إعادة النظر في التنظيم الداخلي وكذا نظام المعلومات المستخدم في البنوك، بغرض التقييم الحقيقي للنظام الذي بشأنه أن يرفع من مصداقية المعلومات ويضمن توجيه سليم للقرارات.

- توجد أهمية كبيرة في التعرف على أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك مما يخفف من الصدمات الائتمانية لمحفظه القروض، فالمراجعة الداخلية لها الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منها والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

- هناك توافق في البنوك بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل، مع الحفاظ على الإستقلالية لكل منهما ولكن بشرط وجود سياسة واضحة لضمان تدفق البيانات والمعلومات لكلا الطرفين وكل ذلك في ضوء حجم البنك وطبيعة نشاطه.

وفي الأخير نخلص إلى أنه رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفاعلية ما لم تكن جزء من نظام أشمل، ولا بد لعملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى توجد الوعي والإدراك بمسألة إدارة المخاطر، مع العلم أن إدارة المخاطر في البنوك تعتمد على طبيعة أنشطتها وحجم ودرجة تطور هذه البنوك.

وإن تعاون المراجع الداخلي مع قسم إدارة المخاطر وقسم الإقراض في مجال تبادل المعلومات خاصة في مايتعلق بالقروض الممنوحة يحسن من قدرات البنك في حماية محفظة قروضه من جهة ويساهم في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك من جهة أخرى.

الهوامش والإحالات

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

- 2- أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات.. الأدوات والخدمات، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص: 26.
- *- I.I.A: Institut of Internal Auditors.
- 3- فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص: 65.
- 4- عبد الفتاح محمد الصحن، كامل سمير، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 220.
- 5- أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات.. الأدوات والخدمات، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص: 26.
- 6- نفس المرجع السابق، ص: 40.
- 7- فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، 2002، ص: 145.
- 8- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 52.
- 9- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، 2009، ص: 29.
- 10- نفس المرجع السابق، ص: 24.
- 11- أحمد صالح العمرات، المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 56.
- 12- عبد السلام الشتوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، 1990، ص: 11.
- 13- حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي لمؤسسات التمويل، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، مارس 2015، ص: ص: 11-12، على الرابط التشعبي: <http://iefpedia.com>
- 14- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص: 255.
- 15- Pierre Schick et Autres, Audite Interne et referentiels de risques, Dunod, Paris, 2^{ème} édition, 2014, pp: 23-24.
- 16- قاسم محمد زريقات، أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر من البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، عمان، الأردن، 2011، ص: 215-221.
- 17- حسن إبراهيم، مرجع سابق، مارس 2015، ص: 08.
- 18- Office of The Federal Register Banks and Banking, Title 12 Parts 1-197, US. Government Printing Office, USA, January 2014, p: 927.
- 19- Karla M. Johnstone, and Audrey A Gramling, Auditing: A Business Risk Approach South Western Editors, USA, 8 th edition, 2012, pp: 668-670.
- 20- حسن إبراهيم، مرجع سابق، مارس 2015، ص: 72-73.
- 21- Kagermann Henning and all, Internal Audit Handbook: Management with the SAP®-Audit Roadmap, Springer, Berlin, Germany, 1st edition, 2008, p:446.
- 22- Moeller R. Robert, Brinks Modern Internal Auditing: A Common Body of Knowledge, Johan Wiley: John Wiley & Sons Inc Publisher, new jersey, USA, Seventh Edition, 2008, pp: 113-141.
- 23- Kagermann Henning and all, op-cit, 2008, p: 446.
- 24- ibid, p: 447.
- 25- ibidem, p: 447.

دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على الفروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

²⁶- Griffiths David, Risk Based Internal Auditing: Three Views on Implementation, New York, 15 Mars 2006, p: 02.

In link: http://www.academia.edu/4848806/Risk_Based_Internal_Auditing_Three_views_on_implementation

²⁷-The Institute of Internal Auditor (IIA), The Role of Internal Auditing in Enterprise: Wide Risk Management, January, 2009, p: 03. In Webcite: www.theiia.org

²⁸-The Institute of Internal Auditors (IIA), International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards), October 2010, pp: 1-2.

²⁹- K.H. Spencer Pickett, Auditing the Risk Management Process, Johan Wiley: John Wiley & Sons Inc Publisher, new jersey, USA, August 2013, p: 93.